Distribution: Restricted **EB 2005/84/INF.3** 15 March 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 20–21 أبريل/نيسان 2005

تقرير عن تنفيذ الدورة الأولى من برنامج الخدمات الريفية المالية في جمهورية تنزانيا المتحدة الممول في إطار الآلية الإقراضية المرنة

1 - الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو الامتثال للفقرة 13 من المبادئ التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) التي تنص على أنه "... بالنسبة لكل قرض من الآلية الإقراضية المرنة وقبل نهاية كل دورة، ستقرر إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما إذا كانت ستمضي قدما نحو الدورات التالية أو أنها ستلغيها أو تؤجلها. وسوف تبلغ الإدارة المجلس بما تقرره".

أولا – مقدمة

2 - الهدف الشامل للآلية الإقراضية المرنة هو إضفاء قدر أكبر من المرونة على ما يضطلع به الصندوق من تصميم وتنفيذ للمشاريع وذلك بغية: مواءمة الأطر الزمنية مع السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل في الحالات التي يرتأى فيها أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب فترة تنفيذ أطول؛ وزيادة مشاركة المستفيدين القائمة على الطلب إلى أقصى حد ممكن؛ وتعزيز تطوير القدرات على مستوى القواعد. وتشمل العناصر المحددة لقرض الآلية الإقراضية المرنة ما يلي: (i) عملية تصميم مستمرة ومتطورة من خلال تنفيذ دورات محددة بوضوح تتراوح مدة كل منها بين ثلاث وأربع سنوات؛ (ii) شروط مسبقة أو "متطلبات انطلاق" محددة بوضوح للمضي قدما نحو الدورات التالية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وتعطي هذه المذكرة الإعلامية صورة عن التقدم الذي أحرزه برنامج الخدمات الريفية المالية في إستيفاء متطلبات الانطلاق التي حددها للدورة الأولى. وتستند محتويات المذكرة إلى عدة مصادر هي: التقرير المتعلق بحالة تنفيذ البرنامج (أغسطس/آب 2004)، ودراسة سابقة للاستعراض (سبتمبر/أيلول 2004)، وآخر تقرير لبعثة إشراف تابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (سبتمبر/أيلول 2004)، وتقرير استعراض تنفيذ المرحلة الأولى (نوفمبر/تشرين الثاني 2004).

ثانيا – معلومات أساسية

4 - أطلق برنامج الخدمات الريفية المالية في بداية عام 2002 كمتابعة للمناطق الجنوبية المرتفعة ولمشروع الخدمات المالية الريفية.

5 - الهدف الشامل للبرنامج هو تحقيق زيادة مستدامة في الدخول والأصول والأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة عن طريق تعزيز قدرتها على تعبئة المدخرات والاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل. ولتحقيق هذه الغاية، يعكف برنامج الخدمات الريفية المالية على وضع نظم خدمة ريفية مالية قابلة للبقاء في ثلاث مناطق برنامجية محددة بوضوح في جنوب البلد ووسطها وشمالها.

6 - وللبرنامج أربعة أهداف محددة بوضوح هي:

(أ) دعم تصميم خدمات ريفية مالية مستدامة وتطويرها وتنفيذها؛

(ب) تحسين القدرات المؤسسية والإدارية لمؤسسات التمويل الصغير القاعدية؛

(ج) تطوير بنية أساسية لشبكة خدمات ريفية مالية مستدامة قادرة على ربط مؤسسات التمويل الصغير القاعدية بفقراء الريف؛

(د) تمكين الأسر الريفية الفقيرة من الاستفادة من الخدمات المالية عن طريق تخفيض الحواجز المؤسسية.

7 - وعلاوة على ذلك يسعى البرنامج جاهدا إلى:

(أ) مساعدة مصرف تنزانيا في جهوده الرامية إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي وإشرافي لمؤسسات التمويل الصغير وإنشاء مصرف وطني لبيانات التمويل الصغير؛

(ب) تكملة البرامج الأخرى (الممولة من مانحين) لتنمية الخدمات الريفية المالية.

8 - يتألف البرنامج من العناصر التالية: (i) تعزيز القدرات الإدارية لمؤسسات التمويل الصغير القاعدية وأدائها (26% من التكلفة الأساسية)؛ (ii) تطوير نظم مالية ريفية (10%)؛ (iii) تمكين فقراء الريف (40%)؛ (iv) الرصد والتقييم وتقدير الأثر (8%)؛ (v) تنسيق البرنامج وإدارته (16%).

9 - سينفذ البرنامج على مدى تسع سنوات وعلى ثلاث دورات مدة كل منها ثلاث سنوات. وقدرت في البداية تكاليف البرنامج الإجمالية بمبلغ 23.77 مليون دولار أمريكي؛ سيقدم منها ما يقرب من 16.34 مليون دولار أمريكي (12.8 وحدة من حقوق السحب الخاصة) في شكل قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيقدم كل من حكومة

سويسرا وصندوق الأوبك مبلغ 2.17 مليون دولار أمريكي، بينما تقدم الحكومة والمستفيدون 3.09 مليون دولار أمريكي. بيد أنه بانسحاب صندوق الأوبك من المشاركة في التمويل، أصبح المبلغ الإجمالي المتاح لتمويل البرنامج يساوي 21.60 مليون دولار أمريكي. وأصبح القرض نافذا في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2001، وبدأ التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2002. وحُدد موعد إنجاز البرنامج في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2010، وموعد إغلاقه في 30 يونيو/حزيران 2011.

ثالثا – إنجازات البرنامج في الدورة الأولى

10 – خلال سنوات البرنامج الثلاث الأولى (من يناير/كانون الثاني 2002 إلى ديسمبر/كانون الأول 2004) وبالتوافق مع دورة الآلية الإقراضية المرنة الأولى، وضع البرنامج ترتيبات مؤسسية للاضطلاع بأنشطته على الصعيد الوطني وفي 12 قسما مستهدفا. ويتألف المستفيدون من البرنامج من الأسر الريفية الفقيرة مع إعطاء الأولوية للنساء أو الأسر التي تترأسها نساء. والبرنامج قائم على طلبات المستفيدين ويتبع نهجا تشاركيا متدرجا من الأسفل إلى الأعلى. وقد كانت النتائج التي تحققت في الدورة الأولى مبهرة: فقد زادت عضوية مؤسسات التمويل الصغير المدعومة من 500 8 في عام 2002 إلى حوالي 800 18 في عام 2004 منها 39% تقريبا من النساء. وخلال نفس الفترة نمت القاعدة الرأسمالية لمؤسسات التمويل الصغير المشاركة بنسبة 380% من 270 مليون إلى 034 1 مليون شلن تنزاني (من حوالي 000 270 إلى مليون دولار أمريكي). وانتخب الأعضاء قادة جدد متبعين في ذلك إجراءات ديمقراطية، كما زادت نسبة النساء الموظفات من 15% إلى 40 في المائة. وتم تدريب أكثر من 500 12 من أعضاء مؤسسات التمويل الصغير، وبلغت نسبة النساء بينهم 53 في المائة.

تحسين القدرة الإدارية لمؤسسات التمويل الصغير القاعدية وأدائها

11 – كان تنفيذ هذا العنصر جيدا بوجه عام، إذ بلغت نسبة الإنجاز أكثر من 100% في معظم عناصره الفرعية وأنشطته، مثل تحديد وتدريب مقدمي خدمات التدريب، وعمليات التقييم الريفية التشاركية، واختيار مؤسسات التمويل الصغير القاعدية، وعقد حلقات عمل للتوعية، ودورات للإدارة الرشيدة، واستعراضات لاحتياجات مؤسسات التمويل الصغير والاحتياجات التدريبية. وتدور الإنجازات الرئيسية لهذا العنصر حول تحسين الإطار التشغيلي لمؤسسات التمويل الصغير وتعزيز قدراتها الإدارية (مع كون النساء يمثلن 40% من القادة)، وزيادة المشاركة في مؤسسات التمويل الصغير القاعدية وزيادة الدعم المؤسسي لها. وساعد البرنامج مؤسسات التمويل الصغير على إعداد وتنقيح وتشذيب نظمها الأساسية وسياساتها وقوانينها الداخلية، كما ساعد أكثر من 60 مؤسسة تمويل صغير على أن تسجل نفسها قانونيا بوصفها رابطات ادخار وائتمان. وتأهل ما مجموعه 124 من مؤسسات التمويل الصغير مقارنة بالعدد المستهدف وهو 110 للدورة الأولى.

وضع نظم مالية ريفية

12 – تمكن البرنامج من بناء صلات مع مؤسسات مالية مثل مصرف التنمية الريفية التعاوني ومصرف تنزانيا البريدي والمصرف الوطني للتمويل الصغير. وقام مصرف التنمية الريفية التعاوني بزيارات إلى حوالي 100 من مؤسسات التمويل الصغير القاعدية في المناطق الثلاث كلها. كما أقام روابط ووقع مذكرات تفاهم مع 23 من هذه المؤسسات لتسترشد بها في علاقات عملها. وثمة تطور هام هو أن مصرف التنمية الريفية التعاوني، بما لديه من سيولة، استخدم أمواله في تقديم

القروض إلى مؤسسات التمويل الصغير بدلا من استخدام مرفق التمويل الصغير المخصص لتوفير الائتمان للمؤسسات المالية. وساعد هذا على تعزيز الملكية والاستدامة. ووفر برنامج الخدمات الريفية المالية التدريب لموظفي مصرفين مجتمعيين هما مصرف مجتمع موفندي ومصرف كلمنجارو التعاوني. كما قدم البرنامج دعما للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية في مجال توفير خدمات التمويل الصغير الابتكارية. وهو يعمل على تعزيز المساعدة المقدمة إلى رابطات الذروة الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير مثل إتحاد رابطة تنزانيا لتعاونيات الادخارات والائتمانات ورابطة تنزانيا لمؤسسات التمويل الصغير. والإطار القانوني جاهز، كما وضعت الصيغة النهائية لمشروع إطار إشرافي وتنظيمي.

تمكين فقراء الريف

13 - كان أداء البرنامج جيدا في تشجيع المستفيدين على زيادة مشاركتهم في إطار مؤسسات التمويل الصغير القاعدية. ويرجع الفضل في ذلك إلى مختلف حملات التوعية وإنتاج المواد الترويجية وتبادل الزيارات وتدريب النساء على القيادة. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج تدريبا لصغار أرباب الأعمال، ولا سيما النساء، على مهارات إدارة الأعمال التجارية، وذلك عن طريق تنظيم 60 زيارة عمل ودورة تمرين (أكثر من العدد المخطط وهو 55).

الرصد والتقييم وتقدير الأثر

14 - في إطار هذا العنصر، وضع البرنامج نظاما للرصد والتقييم وأنجز دراسات أساسية في 21 قسما برنامجيا، ووضع نظاما لإدارة التكامل التشاركي لنتائج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأثره، وأجرى استعراضا لما قبل المرحلة واستعراضا للمرحلة الأولى من برنامج الخدمات الريفية المالية.

تنسيق البرنامج وإدارته

15 - أنشأ برنامج الخدمات الريفية المالية وحدة توجيهية للبرنامج ووحدة لإدارة البرنامج وثلاث وحدات لإدارة المناطق. وأنشأ كذلك لجان فرعية للأقسام في 12 قسما برنامجيا تعمل كلها وتجتمع بانتظام. وتمشيا مع عملية اللامركزية الجارية والهيكل الناشئ، يكون منسق البرنامج في القسم مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام المدير التنفيذي للقسم، كما أنه يشكل جزءا من فريق إدارة القسم. وفضلا عن ذلك وجد أن اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية للأقسام تلعب دورا محوريا في توفير المشورة الموقوتة لأنشطة البرنامج وفي المتابعة أو التفتيش المادي في الميدان.

رابعا - الدروس المستفادة

16 - يبرز استعراض منجزات البرنامج وأدائه في الدورة الأولى عددا من الدروس الأساسية فيما يتعلق بتنفيذ وتصميم الدورة الثانية ومن أجل إتباع نهج أفضل إزاء بعض الأنشطة الرئيسية وترتيبات التنفيذ:

(أ) نظرا إلى مستوى الأداء الذي حققته مؤسسات التمويل الصغير القاعدية وإلى الحماس الذي أبداه فقراء الريف في التعاون مع قادتهم على مستوى المناطق والأقسام، ينبغي أن يواصل برنامج الخدمات الريفية المالية تقديم الدعم لهذه المؤسسات لكي يتسنى تحقيق زيادات مستدامة في دخول الأسر الريفية الفقيرة وأصولها وأمنها الغذائي. وقد بيّن البرنامج أنه مع بناء القدرات يستطيع الفقراء الادخار وتسديد الديون.

(ب) يجب أن يواصل البرنامج التركيز على عملية التنمية المتكاملة التي تعتبرها الحكومات وشركاؤها أساسية سواء من حيث دفع البرنامج في اتجاه اللامركزية أو متطلباته فيما يتعلق بالاستدامة. وعليه ينبغي أن يستند تنفيذ عناصر البرنامج وأنشطته إلى نهج تشاركي قائم على الطلب.

(ج) ينبغي أن ينصب تركيز البرنامج الرئيسي على بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير القاعدية بما يضمن إمكانية تدرجها عبر مراحل إنمائية مبنية حول أربعة مفاهيم هامة هي:

(i) العملية (وهي شيء عضوي متغير)؛

(ii) القدرة (الاهتمام بالموارد البشرية والهيكل التنظيمي والنظم)؛

(iii) الاستدامة (القدرة على تأمين استمرار تدفق فوائد وخدمات ذات قيمة إلى الأعضاء على مدى فترة زمنية)؛

(iv) الأثر (وسيلة لحل المشاكل وخلق بيئة اقتصادية أو سياسية أكثر ملاءمة وتحسين نوعية حياة الناس).

(د) يجب التركيز على أن يكون البرنامج مناسبا وعلى كفاءته وفاعليته وأثره واستدامته. وينبغي أن يواصل البرنامج التعاون مع المؤسسات القائمة وأن يدعم مؤسسات التمويل الصغير في الأقسام الجديدة وأن يقوم بتبسيط نهجه لتفادي حدوث خلط على مستوى القرية.

(هـ) ويحتاج البرنامج، رغم تكامله بالفعل في إطار إدارة القسم، إلى العمل بصورة أوثق مع سلطات الحكومة المحلية ولا سيما السلطات على مستوى القرية والنجع حسبما ينص عليه قانون إصلاح الحكومة المحلية بغية ضمان أن يصبح برنامج الخدمات الريفية المالية جزءا لا يتجزأ، سواء من خطط التنمية على مستوى القرى والنجوع أو من خطة التنمية (الزراعية) على مستوى القسم.

(و) البرنامج في حاجة إلى تحسين قياس الأثر على مختلف المستويات، ولكن في معظم الأحيان على مستوى الأسر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تلتزم الأقسام بأشكال الإبلاغ المتفق عليها. وهناك حاجة ، لاسيما على مستوى الحكومة المحلية، إلى إدارة أفضل تتضمن عقد اجتماعات منتظمة لإجراء استعراضات على مستوى المناطق والأقسام وحلقات عمل سنوية لأصحاب الشأن للرصد والتقييم.

(ز) اتضح أنه لا توجد قدرة كافية في المنطقة الجنوبية للتواصل مع الأقسام ومؤسسات التمويل الصغير. وخلال الدورة الثانية ستغطي المنطقة الجنوبية اثني عشر قسما (165 مؤسسة تمويل صغير) والمنطقة الشمالية أربعة أقسام (48 مؤسسة تمويل صغير) والمنطقة الوسطى ستة أقسام (62 مؤسسة تمويل صغير). وسوف يفتح البرنامج مكتبا إضافيا لتحسين الأداء في المنطقة الجنوبية.

(ح) أشارت المؤسسات المالية إلى وجود سيولة كافية ولذلك ليست هناك حاجة لخط الائتمان الذي يوفره مرفق التمويل الصغير. وسوف يعاد تخصيص الأموال للتدريب بغية تغطية جزء من الفجوة التمويلية الناجمة عن انسحاب صندوق الأوبك.

خامسا – استيفاء متطلبات الانطلاق المحددة في الدورة الأولى

17 – كما هو منصوص عليه في اتفاق القرض، يتعين على البرنامج استيفاء مجموعة من معايير الأداء أو متطلبات الانطلاق ليتم الانتقال إلى الدورة الثانية. وترد في الجدول أدناه متطلبات الانطلاق وحالتها الراهنة:

آليات الانطلاق البرنامجية لغرض التأهيل للدورة الثانية:
عرض موجز للأداء

متطلب الانطلاق	المؤشر/الشروط التي ينبغي أن تستوفى	الحالة الراهنة	التعليقات
1	*إعداد إطار قانوني وإشرافي وتنظيمي والموافقة على تنفيذه*	• لقد سُنَّ الإطار القانوني في ديسمبر/كانون الأول 2004. • مازال برنامج الخدمات الريفية المالية عاكفا على تعميم استخدام بعض جوانب الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي في مؤسسات التمويل الصغير مثل القيام بعمليات تفتيش منتظمة وتيسير تسجيل مؤسسات التمويل الصغير وتشجيعها على إتباع أفضل ممارسات التمويل الصغير.	يجري مزيد من التفكير على مستوى رسم السياسة العامة بشأن كيفية التعامل مع جمعيات الادخار والائتمان وغيرها من مؤسسات التمويل الصغير قبل المرحلة[1] لتنفيذ أفضل الممارسات وممارسات الإدارة الرشيدة
2	*القدرة المجربة والمقدرة على تنظيم مؤسسات التمويل الصغير وإدارتها وأفضل الممارسات المتبعة في ثلاث مؤسسات تدريب محلية لتلبية احتياجات مؤسسات التمويل الصغير ومؤسسات التمويل الرسمية*	• تم استخدام أربعة من مقدمي خدمات التدريب (جامعة مزومبي وكلية الدراسات التعاونية والتجارية بجامعة موشيه ومركز التمويل الصغير والصندوق الاستئماني لتنمية المؤسسات و برنامج المشروعات الريفية في كينيا (تنزانيا) وإشراكهم في دورات تدريب المدربين الرامية لتعزيز معرفتهم وفهمهم لعمليات التمويل الصغير. • بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول 2003 تم تدريب ما مجموعه 60 من المدربين المختصين بوحدات تدريب معيارية.	يوصى بتقاسم هذه الخبرة التقنية المتجمعة مع برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي كجزء من الروابط مع البرامج الأخرى الممولة من الصندوق

متطلب الانطلاق	المؤشر/الشروط التي ينبغي أن تستوفى	الحالة الراهنة	التعليقات
3	*تغطية 110 مؤسسة تمويل صغير على الأقل:* *هدف المرحلة الأولى: 25* *هدف المرحلة الثانية: 60* *هدف المرحلة الثالثة: 25*	ينصب التركيز على إزالة أوجه الضعف المحددة من قبل مقدمي خدمات التدريب وبرنامج الخدمات الريفية المالية. أدى بناء القدرات إلى: (i) زيادة في القاعدة الرأسمالية؛ (ii) تغييرات في العقلية والمواقف؛ (iii) قيادة واثقة من نفسها؛ (iv) وضع نظم وإجراءات محاسبية جيدة؛ (v) تحسين المكاتب الأمامية؛ (vi) اجتماعات منتظمة وقيادة تتسم بالشفافية مع المراعاة الواجبة للنظام الأساسي والقوانين الداخلية؛ (vii) موظفون أكفاء؛ (viii) تحسين عملية مسك الدفاتر.	ما تحقق فعلا: العدد الإجمالي لمؤسسات التمويل الصغير التي تمت تغطيتها 124: ما قبل المرحلة الأولى:21 المرحلة الأولي: 44 المرحلة الثانية: 44 المرحلة الثالثة: 15 إعطاء خزائن بطريقة انتقائية لمؤسسات التمويل جيدة الأداء.
4	*منظمة مالية رسمية واحدة على الأقل تنشيء صلات بعمليات تمويل صغيرة تمكنها من توسيع الخدمات الريفية في المناطق التي يشملها البرنامج*	قام مصرف التنمية الريفية التعاوني فعلا بإنشاء صلات مع مؤسسات التمويل الصغير المتعاونة، وهو يعرض عليها تحسينات فيما يتعلق ببناء القدرات وتقاسم التكاليف في المكاتب الأمامية. والمصرف منخرط حاليا في العمل بنشاط مع مؤسسات التمويل الصغير في موفندي. وقد اكتملت المفاوضات مع مؤسسات تمويل أخرى مثل مصرف ستانبك والمصرف الوطني للتمويل الصغير. وحتى الآن تمكن برنامج الخدمات الريفية المالية من ربط 24 مؤسسة تمويل صغير بالمصارف.	ظلت المؤسسات المالية عازفة عن استخدام مرفق التمويل الصغير متعللة بوجود أصول نقدية كافية شريطة أن تقوم مؤسسات التمويل الصغير بإثبات صلاحية تقديرها.
5	*قيام مؤسسة تمويل صغير في منظمة غير حكومية بتوسيع فرص الاستئجار للنساء ومجموعة الادخار النسائية*	هناك منظمة مالية غير حكومية واحدة (برايد تنزانيا) أكملت بالفعل الأعمال التمهيدية الأولية في قسم رينغوي. وحصلت شركة سيرو للتأمين والإيجار (سيلفينا) على قرض من مصرف التنمية الريفية التعاوني للعمل لفترة ستة أشهر على أن تبدأ في دار السلام وكيباها وبعد ذلك في مبيا بالتعاون مع برنامج الخدمات الريفية المالية.	من المقرر أن يبدأ الاستئجار الفعلي في عام 2005

1 المرحلة الأولى: إعادة بناء مؤسسات تمويل صغير جديدة أو قائمة
المرحلة الثانية: التعزيز
المرحلة الثالثة: النضج
خلال التنفيذ، ارتئ أنه من الضروري إيجاد ما قبل المرحلة الأولى بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير التي تحتاج إلى دعم أساسي لتصل إلى مستوى المرحلة الأولى.

سادسا – الاستنتاج

18 – بفضل الأداء الإيجابي خلال الدورة الأولى واستيفاء جميع متطلبات الانطلاق المحددة، انتقل البرنامج إلى الدورة الثانية موسعا نطاق أنشطته وامتدادها. وتشكل الدروس المستفادة خلال الدورة الأولى أساسا لتوسيع وتحسين الأنشطة خلال الدورة الثانية مع إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي: بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير القاعدية؛ وزيادة تكامل الهياكل الناشئة على مستويات الحكومة المحلية؛ وتنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي المنشأ حديثا لمؤسسات التمويل الصغير؛ وتعزيز وزيادة تدريب الموظفين والعملاء؛ وتحسين نظام الرصد والتقييم والإبلاغ.

19 – وضعت متطلبات الانطلاق التالية للانتقال من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة:

متطلب الانطلاق 1:	أن يجري تدريجيا في المرحلة الثانية وما فوقها، إدخال الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي في جميع مؤسسات التمويل الصغير القاعدية التي يدعمها برنامج الخدمات الريفية المالية.
متطلب الانطلاق 2:	أن يكون عشرة أعضاء من بين مقدمي خدمات التدريب من المدربين المعتمدين في مجال أفضل ممارسات التمويل الصغير.
متطلب الانطلاق 3:	اختيار 275 مؤسسة تمويل صغير والعمل معها خلال الدورة الثانية: 74 خلال الدورة الأولى و140 خلال الدورة الثانية و61 خلال الدورة الثالثة.
متطلب الانطلاق 4:	ربط 140 مؤسسة تمويل صغير قاعدية على الأقل بالمؤسسات المالية.
متطلب الانطلاق 5:	أن يكون 40% من الأعضاء على الأقل من النساء.
متطلب الانطلاق 6:	أن يكون 40% من المقترضين على الأقل من النساء.

20 – ترى إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن هناك أساسا متينا لتوسيع البرنامج . ومع مضي برنامج الخدمات الريفية المالية قدما نحو الدورة الثانية، سوف يتم تعديل اتفاق القرض على النحو التالي: (i) ينبغي إلغاء خط الائتمان المتاح من قبل مرفق التمويل الصغير وإعادة تخصيص الأموال في الجدول 2؛ (ii) ينبغي تعديل متطلبات الانطلاق من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة؛ (iii) ينبغي تبسيط عناصر البرنامج وترتيبات التنفيذ بناء على الدروس المستفادة من الدورة الأولى.